

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٦٢ لسنة ١٩٦٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية مجلس محافظة الاسماعيلية

للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية مجلس محافظة الاسماعيلية للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ ؛

وعلى قرار اللجنة الوزارية للإدارة المحلية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة ١ — يفتح في ميزانية مجلس محافظة الاسماعيلية فصل ١ — الديوان العام باب ٣ — مصروفات استثمارية للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ اعتماد إضافي قدره ١٤٥,٠٠٠ ج (مائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) لمواجهة صرف المبالغ المرتبط بها على ذمة بعض مشروعات المرافق بالمحافظة المذكورة .

على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الزيادة في الإيرادات نتيجة إضافة كامل الحصة في الضريبة الإضافية على هيئة قنساء السويس عن سنة ١٩٦١/١٩٦٢ والمعلاء بحساب الأمانات إلى إيرادات المحافظة في السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخرة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٦٣ لسنة ١٩٦٥

بفتح اعتماد إضافي بميزانية مجلس محافظة الدقهلية

للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن معاشات الموظفين والمستخدمين الذين انتهت مدة خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٦ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية مجلس محافظة الدقهلية للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ ؛

وعلى قرار مجلس محافظة الدقهلية بجلسته المنعقدة في ١٨/١/١٩٦٥ ؛

وعلى موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة ١ — يفتح بالباب الرابع من ميزانية ديوان طام مجلس محافظة الدقهلية للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٤ اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٠٠٠ ج (أربعة وعشرون ألف جنيه) لصرف معاشات الموظفين الذين انتهت مدة خدمتهم قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ مقابل زيادة إيرادات مجلس المحافظة باب ٥ — النصيب في الصندوق المشترك بهذا القدر أخذاً من حصيلة الصندوق المشترك .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الآخرة ١٣٨٥ (٩ أغسطس سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر